http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد(1492) السنة السادسة -الاثنين (27) نيسان 2009

تعدد المرجعيات الامنية سهل اختراقها

كلينتون تدعو العراقيين إلى تجاوز خلافاتهم

بغداد / المدى- وكالات

في اطار الخطوات المشتركة التي تتواصل لتطبيق بنود الاتفاقية الامنية بين العراق والولايات المتحدة الامريكية اجتمعت وزيرة الخارجية الامريكية هيلاري كلينتون مع رئيس الوزراء نوري المالكي والجنرال راي أوديرنو قائد القوات الأمريكية في العراق وجددت التزام بلادها بالاتفاقية الأمنية التي أبرمتها بغداد وواشنطن والتي نصت على سحب القوات الأمريكية نهاية حزيران المقبل. وأكدت كلينتون خلال لقائها رئيس الوزراء نوري المالكي ووزير الخارجية هوشيار زيباري، دعم بلادها للحكومة العراقية في مساعيها الرامية لتثبيت الأمن والاستقرار.

وفيما يخص الانسحاب الأميركي من العراق، قالت كلينتون: «إننا نعمل من خلال عملية انتقال مسؤولة من القوات العسكرية الأمريكية إلى القوات العراقية عن طريق تدريبها وإعدادها حتى تستطيع ان تقوم بمهامها في حماية هذا البلد». ودعت وزيرة الخارجية الأمريكية العراقيين إلى تجاوز خلافاتهم في غمرة هجمات انتحارية أحيت مخاوف تجدد العنف الطائفي عند انسحاب القوات الأمريكية.

وتأتي زيارة كلينتون إلى العاصمة بغداد بعد يوم على تسليم السفير الأمريكي الجديد كريستوفر هيل أوراق اعتماده إلى الحكومة العراقية لتكون رسالة ، وفقا لبعض المراقبين، على استمرار واشنطن في دعم سفيرها الجديد في العراق خاصة بعد العقبات التي واجهها من قبل الكونغرس الأمريكي لدى اختياره من قبل إدارة واشنطن ليمثلها في بغداد.

وفي اطار متصل كشفت وزيرة الخارجية الامريكية هيلاري كلنتون، أنها نقلت رسالة مهمة من رئيس بلادها باراك اوباما للعراقيين تؤكد التزام الولايات المتحدة بتحقيق الامن والاستقرار الكامل في البلاد، مشيرة الى ان الهدف من زيارتها لبغداد هو ارسال اشارة الى الشعب العراقي بأن الولايات المتحدة ملتزمة بمساعدتهم في هذه المرحلة المهمة.

وقالت كلنتون خلال مؤتمر صحفي عقدته مع وزير الخارجية هوشيار زيباري، إنها نقلت "رسالة مهمة من الرئيس الامريكي اوباما الى الحكومة العراقية مفادها ان الحكومة الامريكية ملتزمة بالعمل مع العراق حتى يتم تحقيق الامن والاستقرار الكامل في البلاد"، وإن لقاءاتها مع "رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء ووزير الخارجية وباقي المسؤولين العراقيين، كانت ايجابية ومثمرة، حيث اطلعوني على سير العملية السياسية والأمنية في العراق والانجازات التي تحققت وكيفية تدعيم هذه الانجازات".

وتابعت كلنتون التي تأتي زيارتها للعراق قبل تسعة اسابيع من الموعد المقرر لانسحاب القوات الامريكية من المدن العراقية تمهيدا لانسحابها من البلاد بحلول نهاية ٢٠١١، أنها عقدت "سلسلة لقاءات في بغداد، وانا سعيدة بأنني عدت الى العراق وقدمت السفير الجديد الى بغداد، وشعرت بالتقدم الواضح في العراق، واحسسته اثر لقائي بعدد كبير من المسؤولين"، مضيفة "اننا نعمل على تجديد التعاون مع الشعب العراقي، وملتزمون بالعمل معهم حتى تكون دولتهم قوية تتمتع بالاستقرار ودولة كاملة مكتملة في المنطقة".

وفي التطورات الامنية افاد تقرير اخباري ان مسؤولين محليين وأمنيين وقيادات في قوات الصحوة بمحافظة ديالى حذروا من تصاعد أعمال العنف في مدن المحافظة وتوقعوا تزايد هجمات الجماعات المسلحة خلال الفترة المقبلة.

وأرجع هؤلاء المسؤولين أسباب ذلك إلى وجود مناطق رخوة، ما تزال غير مؤمنة بشكل جيد مما يجعلها معاقل لانطلاق الارهابيين لتنفيذ اعتداءاتهم ضد المدنيين والقوات الامنية، فضلا عن وجود بعض العناصر السيئة والمندسة بين صفوف بعض الاجهزة الامنية، ونقص المعلومات في الجانب الاستخباري.

وفي هذا الصدد، قال رعد التميمي محافظ ديالى السابق بحسب (شينخوا) امس (الأحد) «من الخطأ القول إن الجماعات المرتبطة بتنظيم القاعدة انتهى نشاطها، بل هناك مناطق لا تزال حاضنة لها وهي تحاول الان ان تعكر صفو الامن والاستقرار»، محذرا من أن تلك الجماعات تحاول تكثيف انشطتها المسلحة في الفترة المقبلة للحيلولة دون تنفيذ جدول انسحاب القوات الامريكية من قواعدها في مراكز المدن واعطاء مؤشر سلبي على مجمل الاوضاع الامنية.

من جانبه، أشار عبد الناصر المهداوي المسؤول الإداري في المحافظة إلى وجود «مناطق ما تزال غير مؤمنة بشكل جيد تمثل ملاذات آمنة للجماعات المسلحة»، مشددا على ضرورة الحفاظ على المكاسب الامنية التي تحققت بعد عدة عمليات أمنية، مطالبا بتعزيز الواقع الأمني بشكل أقوى وأكثر صلابة.

ودعا المهداوي القيادات الأمنية إلى تنفيذ عمليات ذات بعد استخباري دقيق لمواجهة الجماعات الارهابية والابتعاد عن تكرارها في مناطق محددة بمحافظة ديالى «بل يكون العمل في المناطق التي تشكل فعلا مخابئ للجماعات الارهابية «.

وكشف المهداوي عن نية القيادات الامنية تنفيذ خطط عسكرية جديدة في المستقبل القريب لمعالجة الخروقات الامنية ووضع حد للتدهور الامني في بعض المناطق.

على صعيد متصل، قال عصام مزهر عضو المجلس المحلي لمدينة بعقوبة ان تحقيق الامن والاستقرار يأتي من تفعيل ثلاث نقاط مهمة، وهي تثبيت أسس المصالحة الوطنية بين جميع المكونات ودعمها بشكل كبير، وتفعيل البعد الاستخباري للاجهزة الامنية اي الاعتماد على المعلومات في تنفيذ الواجبات، الى جانب تطهير تلك الاجهزة من العناصر «المندسة والفاسدة».

وقال مقداد كريم مسؤول محلي «إن تنظيم القاعدة تحالف مع تنظيمات مسلحة اخرى لكي يستعيد نشاطه في التأثير على الاوضاع الامنية بشكل كبير «، مرجحا أن تشهد الفترة المقبلة صعوبة ربما تكون أكثر من السابق من الناحية الامنية، مشددا على عدم التراخي أو السكون بل لابد ان تكون هناك فعالية للاجهزة الاستخبارية لملاحقة الجماعات المسلحة.

وحول التحالفات الجديدة التي تسعى لتحقيقها الجماعات المسلحة، أوضح بلال المجمعي القيادي في قوات الصحوة «ان القاعدة لديها تحالفات مع تنظيمات مسلحة أخرى وهي تتخذ من المناطق النائية المحيطة بقرى جلولاء ، والسعدية القريبة منها معاقل لتدريب عناصرها واعداد الانتحاريين»، لافتا إلى أن أغلب الهجمات الانتحارية التي حصلت خلال الايام الثلاثة الماضية انطلقت من تلك المناطق.

في غضون ذلك، أعلن مصدر في قيادة شرطة المحافظة عن تشكيل لجنة تحقيق مختصة ضمت ضباطاً كبار للوقوف على اسباب الخروقات الامنية التي وقعت مؤخرا، واسفرت عن سقوط نحو ١٤٠ قتيلا وجريحا أغلبهم من الزوار الايرانيين.

وقال المصدر الذي طلب عدم ذكر اسمه «ان اللجنة توصلت الى نتائج ايجابية ويجري حاليا تحليل التقارير التي ستفضي الى اعتقال عناصر تنتمي إلى جماعات مسلحة على صلة بتلك التفجيرات».

وأشار المصدر إلى أن العشرات من نقاط التفتيش اقيمت، وارسلت تعزيزات امنية على طول الطرق البرية التي تسلكها قوافل الزوار الايرانيين، من منفذ المنذرية الحدودي بين العراق وايران إلى الحدود الادارية لبغداد لمنع اي حالة خرق امني، قد تستهدف القوافل العائدة إلى ايران بعد اكتمال مراسم الزيارة.

وكان الجنرال رايموند اوديرنو قائد القوات الامريكية في العراق قد المح الى احتمال بقاء قواته في محافظتي ديالى والموصل الى ما بعد ٣٠ يونيو/ حزيران موعد انسحاب هذه القوات من المدن وفقا للاتفاقية الامنية الموقعة بين بغداد وواشنطن.

فعودة الايام الدامية الى بغداد ليست مجرد اختراق أمني عابر، ولا تمثل صورة من صور التراخي الأمني فحسب، اذ ان تصاعد اعمال العنف على شكل هجمات متسلسلة، ومنظمة، وبالآلية نفسها التي تم استخدامها في اعوام الصراع الطائفي، يعكس مخاوف حقيقية ويعيد فرضيات كانت توارت، على امل ان يتماسك هذا البلد من جديد بعدما ظهرت في الأفق بوادر الخروج من نفق مظلم بقي العراق فيه لسنوات.بحسب اكانيوز.

وبالرغم التأكيدات الاميركية والعراقية على مسألة القضاء على تنظيم القاعدة في العراق، والتي بدت احيانا اعلامية اكثر منها واقعية، فإن تساؤلا محيرا كان يهمل على امتداد الاشهر الماضية حول اماكن اختباء التنظيم والية عمله.

فخلال ١٦شهرا مضت، تشير البيانات والتصريحات العراقية والاميركية الى اعتقال نحو ١٠ آلاف مسلح، وصف غالبيتهم بانهم قياديون في القاعدة، وهذه الاعلانات دفعت القاعدة الى استراتيجية عمل جديدة بدأت بتغيير طبيعة عملها من التنظيم الهرمي الذي كان متبعا الى التنظيم الخيطي الذي لا يسمح للعاملين مع التنظيم بالاطلاع على باقي الخلايا او قادتها.

وكانت قبل ذلك اتخذت خطوات سابقة منذ منتصف عام ٢٠٠٧ تمثلت بتحول عملها من المواجهة الى الانسحاب، والتنقل، واستخدام النساء والاطفال في عمليات التفجير، كما ان قياداته الميدانية والمناطقية انخرطوا في مجالس الصحوة وأعلنوا توبتهم، وانخرطت بعضهم في صفوف الأجهزة الأمنية والجيش.. واقدم التنظيم على اختراق منظومة المخبر السري الاميركية واستخدموها في كشف معارضيهم وعلاقتهم بتنظيمات مسلحة اخرى اعلنت الحرب على تنظيم القاعدة .

ويؤكد سليم الخفاجي احد قادة الصحوة في اليوسفية جنوب بغداد بحسب(آكا نيوز) ان «القاعدة بدأت تستخدم اسلوب المخبر السري للوشاية بمن كانوا يتعاونون معها من افراد الصحوات ثم انقلبوا عليها لاحقا».

ويقول ان «هذا الاسلوب هو جزء من استراتيجية الانتقام التي يمارسها التنظيم ضد من قاموا بتشكيل مجالس الصحوة وابتعدوا عن العمل مع الجماعات المسلحة او مع تنظيم القاعدة ذاته».

ومع بداية عام ٢٠٠٩ كانت المعلومات تشير الى عودة الخلايا النائمة لتنظيم القاعدة في مناطق محيط بغداد والتي تمتد شمالا من منطقة أبوغريب مرورا بالتاجي والضلوعية وصولا الى بعقوبة شرقا، ومنها الى النهروان ومناطق مثلث الموت جنوبا وصولا الى الرضوانية وابو غريب مرة اخرى.

ودعمت الاحداث المهمة التي جرت في مناطق محيط بغداد، والاعلانات عن نشاط القاعدة في هذا المحيط، وعكست تخطيطا وتنفيذا جديدين، لكن التعامل الأمني مع هذه الحقائق لم يكن بالمستوى المطلوب من قبل الحكومة واجهزتها الامنية على حد قول خبراء أمنيين.

وبوجود أكثر من ٨ مرجعيات او ممثليات واجهزة أمنية تتمثل في وزارات الدفاع، والداخلية، والامن الوطني، ومستشارية الامن القومي، وجهاز الاستخبارات، وقيادة عمليات بغداد،ومجالس الصحوة، ومجالس الإسناد، أصبح القرار الامني موضع شد وجذب، تمثل في الصراع بين الشرطة ومجالس الصحوة، والتوتر بين وزارات الداخلية والدفاع والامن الوطني، حول الصلاحيات واتخاذ القرار.

ويؤكد احد الخبراء الامنيين ان تعدد المرجعيات سهل اختراق هذه الأجهزة، وفتح المجال لتراخي القبضة الامنية في بغداد، اذ ان الاجهزة الامنية تعلن بين الحين والاخر عن دخول سيارات مفخخة الى العاصمة دون ان تتمكن من الامساك بها قبل التفجير.

العرب بين ديربان (١) وديربان (٢):

تسجيل خطوات كبيرة إلى الوراء!

هاني الحوراني

يمكن اعتبار مؤتمري ديربان «١»(جنوب افريقيا، أواخر آب/ مطلع أيلول ٢٠٠١) وديربان «٢» (جنيف، سويسرا، ٢٠ – ٢٤ نيسان ٢٠٠٩)، مسطرة لقياس الاختلاف الذي جد على العالم في مرحلة ما بعد هجمات ١١ سبتمبر ٢٠٠١ الارهابية على نيويورك وواشنطن، مقارنة بالمرحلة التي سبقت هذه الهجمات. ويصح اعتماد المؤتمرين ذاتهما معياراً ايضاً لقياس التراجع الكبير في وزن العرب وتأثيرهم الدولي، لا سيما في القضية الأولى التي تخصهم، أي القضية الفلسطينية والموقف من الصهيونية واسرائيل.

من المصادفات أن المؤتمرين عقدا في المرتين حين كانت القضية الفلسطينية تمر بمنعطفات هامة، فديربان (١) عقد بُعيد فشل مباحثات كامب ديفيد بين منظمة التحرير الفلسطينية وحكومة باراك الاسرائيلية العمالية برعاية الرئيس الأمريكي الأسبق بيل كلنتون، وفي ذروة الانتفاضة الفلسطينية الثانية التي فجرتها زيارة شارون للحرم القدسي والفشل في مواصلة عملية اوسلو. أما ديربان (٢) فقد عقد أيضاً بعد أشهر قليلة من العدوان الاسرائيلي الشامل على قطاع غزة، ووضع اسرائيل تحت طائلة الاتهام بارتكاب جرائم ابادة وجرائم حرب، جراء ما قامت به من استهداف المدنيين العزل واستعمال أسلحة وذخائر محرمة دولياً ضدهم ولقصف المدارس والمستشفيات والأحياء السكنية.

ومن هذه المصادفات أيضاً أن ينعقد المؤتمران (ديربان ١ وديربان ٢)، في ظل وجود حكومة يمينية برئاسة بنيامين نتنياهو على رأس السلطة الاسرائيلية، أي حكومة نتنياهو الأولى التي لم توفر الأطفال والمدنيين في قمعها للانتفاضة الفلسطينية الثانية (ومشهدها الأبرز استشهاد الطفل محمد جمال الدرة وهو في حضن أبيه بوابل من رصاص الجيش الاسرائيلي، كما سجلته لحظة بلحظة كاميرات وكالة الصحافة الفرنسية وهو المشهد الذي دخل التاريخ). وها هو ديربان الثاني ينعقد أيضاً واسرائيل تحت حكم حكومة بنيامين نتنياهو الثانية، المعززة بوجود رمز فاشي وعنصري آخر هو أفيغدور ليبرمان وزير خارجيته.

ربما كان أبرز ما أثبتته وقائع المؤتمرين ديربان (١) وديربان (٢)، ان العالم وإن كان قد خلف وراءه الحرب الباردة التي شقته ما بين معسكرين غربي وشرقي، لكنه لم يتجاوز أبداً الانقسام الذي يشقه ما بين شمال غني وجنوب فقير. وقد جاء ديربان (٢) ليؤكد ان هذا الانقسام قد تعمق، بل وتجذر تحت تأثير العولمة وتفاقم الفروقات بين دول الشمال ودول الجنوب، وكذلك تحت تأثير السياسات الأمريكية بعيد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١، التي جاءت بعد أيام فقط من اختتام مؤتمر ديربان (١)، هذه السياسات التي أحلت الحرب على الارهاب محل حل النزاعات التاريخية ولا سيما النزاع العربي الاسرائيلي وأباحت انتهاك حقوق الإنسان والحريات، وخلقت المناخ لتفشي الممارسات القمعية والتعذيب ضد أبناء العالم الثالث «الاسلامي»، في معتقلات العراق وأفغانستان وغوانتنامو.

مع ذلك فإنه إذا كان ديربان الأول قد حقق نتائج باهرة – على الأقل بمعيار هذه الأيام – في التصدي لظاهرة العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب على المستوى العالمي، وشكل «نصف انتصار» على المستوى العربي، لجهة وضع السياسات والممارسات والمؤسسات الاسرائيلية والصهيونية تحت مجهر الاتهام بصلتها الوطيدة بالعنصرية، فإن ديربان الثاني شكل خطوة كبيرة للخلف، جراء «التنقيح» الذي قامت به حكومات الشمال لروح ومقررات ديربان الأول، بدعوى تحريرها من العداء للغرب.

أما فيما يخص العرب فقد شكل ديربان الثاني عدة خطوات إلى الخلف، تحديداً لخضوعه للابتزاز الغربي، ولا سيما الأمريكي، بهدف منع ادانة اسرائيل إدانة صريحة جراء ممارساتها الإجرامية، والتي تكمن العنصرية الايديولوجية والمؤسسية في خلفياتها. هذا في الوقت الذي لم تجف فيه بعد دماء الضحايا المدنيين للعدوان الاسرائيلي على غزة.

لماذا أخفق مؤتمر ديربان (٢) في تعزيز مكاسب ديربان الثاني (١)، أو حتى في الحفاظ على زخمها؟!

أولاً: لأن التحضيرات للمؤتمرين اختلفت جذرياً. ففي الطريق الى ديربان (١) استغرقت التحضيرات مدة طويلة قاربت العامين (منذ ١٢ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٩، حين أخذت الجمعية العمومية للأمم المتحدة قرارها بعقد المؤتمر الثالث حول العنصرية في جنوب افريقيا، وحتى انعقاده الفعلي في آب/ اغسطس ٢٠٠١).

وثانياً: لأن تحضيرات المنظمات غير الحكومية لديربان (١) شملت مختلف القارات والأقاليم، وأظهرت قوة هذه المنظمات وتأثيرها الفاعل على الحكومات في دول الشمال والجنوب على حد سواء. كما أظهرت هذه التحضيرات أن «وحدة العالم» بشماله وجنوبه تجسدت على صعيد منظمات المجتمع المدني، بخلاف الحال على المستوى الحكومي.

ثالثاً: ورغم تأخر المنظمات الحقوقية العربية في الانخراط في التحضيرات لمؤتمر ديربان (١)، إلا انها سرعان ما عوضت هذا التأخر بسلسلة من المؤتمرات والاجتماعات الاقليمية التي مكنتها من الانخراط الفاعل في أعمال مشتركة مع المجموعات الافريقية والآسيوية وغيرها. وكانت المحصلة هي تفوق أداء المنظمات الحقوقية والمدنية العربية على دور الحكومات العربية في ديربان (١)، وان هذه المنظمات هي الصانع الحقيقي للنجاحات التي تحققت، في مجال محاصرة وادانة العنصرية الاسرائيلية والاحتلال الاسرائيلي للأراضي العربية والفلسطينية.

الفارق بين ديربان (١) وديربان (٢) أن اجندة المؤتمر الدولي الأول أعدت بمشاركة فاعلة لدول الجنوب، وبخاصة لمنظماتها غير الحكومية التي شاركت بالآلاف في التحضيرات والأعمال الفعلية للمؤتمر. وذلك بفارق واضح عن المؤتمرات الدولية الكبرى التي عقدت قبله، والتي وُضعت أجنداتها بصورة شبه كلية من قبل دول الشمال.

لقد تعلمت حكومات الشمال الدرس من ديربان واحد، واستعدت لديربان الثاني، مستفيدة من المناخ الدولي المتغير الذي ساد مرحلة ما بعد ١١ سبتمبر ٢٠٠١، ولم ينحسر بعد، رغم وصول رئاسة جديدة إلى البيت الأبيض تحمل «وعود التغيير» للسياسات الأمريكية ذات الطابع العدواني، ورغم غيوم الأزمة الاقتصادية والمالية التي تسببت بها سياسات الغرب، وباتت تتطلب تنازلات وسياسات تصحيحية لعلاقة الشمال بدول الجنوب.

وربما كان العامل الأهم في انتكاس ديربان (٢) هو ضعف الحضور العربي فيه، وتدني التحضيرات له على صعيد المنظمات غير الحكومية، حتى إننا لم نسمع عن أي من هذه التحضيرات، اذا ما وقعت فعلاً. وفاقم من الغياب أو ضعف الحضور العربي في المؤتمر لجوء الرئيس الايراني محمود أحمدي نجاد لملئ الفراغ بحضوره الشخصي الاستفزازي، وهو صاحب نظريات نفي وقوع المحرقة ضد اليهود، والداعي صراحة إلى إزالة اسرائيل من الوجود، الأمر الذي وفر الذريعة والغطاء المناسب لفرض مزيد من الضغوط الأمريكية والغربية على ديربان (٢)، ولإبتزاز مواقف ناعمة منه في البيان الختامي، تجاه اسرائيل والغرب، تحت التهديد بمقاطعة المؤتمر أو الانسحاب منه.

وهكذا خسر العرب والفلسطينيون رغم فوز محمود أحمدي نجاد اعلامياً من ظهوره الاستعراضي في ديربان (٢)، وخطابه الصدامي الذي لم يكن من هدف له سوى تعزيز فرصه وفرص الجناح المتشدد في الانتخابات الايرانية القريبة. وكسبت في المقابل اسرائيل، بقيادة حكومتها اليمينية، والتي وفر لها الرئيس الايراني الحجة لتقديم نفسها باعتبارها الضحية البريئة «للتطرف الإسلامي» ولخطر إيران النووي. ومن المفارقات أن يستخلص هذه الخلاصة وزير خارجية اسرائيل، افيغادور ليبرمان، الرمز المجسد للفاشية والعنصرية الأبرز في اسرائيل!

كانت ديربان (١) إدانة دولية عارمة ضد الميراث العنصري لدول الشمال واسرائيل، وللممارسات التمييزية التي لا زالت تصبغ سياسات دول الشمال، بما فيها السياسات المعتمدة ضد العمال الأجانب والاقليات العرقية والدينية فيها، وكذلك ضد سياسات وممارسات اسرائيل ضد الشعب الفلسطيني. أما ديربان (٢) فقد كان الصوت الأقوى فيه لدول الشمال، ولا سيما لجوقة الدول التي قادتها الولايات المتحدة والتي انسحبت من المؤتمر، دفاعاً عن اسرائيل، ذلك الحمل البريء المهدد من ايران النووية وأحمدي نجاد «العنصري»، حسب تعبير المنسحبين من المؤتمر أثناء خطابه فيه!

مدير عام مركز الأردن الجديد للدراسات.

ونحن نستقبل حرارة الصيف

نظرة على واقع المنظومة الكهربائية

بغداد / محمود خيون

يلاحظ الكثير من المختصين والمهتمين بشؤون الطاقة وخاصة الطاقة الكهربائية انها شهدت تحسناً ملحوظاً وانعكس على الواقع المتردي الذي مرت به منذ سقوط النظام السابق وحتى منتصف عام ٢٠٠٥ وهذا التحسن لم يأت نتيجة بناء محطات انتاج جديدة او مصادر تغذية عن طريق الاستيراد من دول الجوار والتي كانت الادارات السابقة التي تحملت المسؤولية الاولى لشؤون الطاقة الكهربائية قد تعاقدت وابرمت العديد من الاتفاقات بشأن توريد الطاقة الفائضة من الدول المجاورة ومنها ايران والكويت وتركيا، بل كان هذا التحسن نتيجة اعادة ترتيب مكونات المنظومة الكهربائية واجراء عمليات الصيانة الضرورية لعدد كبير من الوحدات الانتاجية وخاصة في محطات المسيب والدورة والقدس والهارثة والتاصرية وشمال بغداد وبيجي وسد حديثة وغيرها . حتى تمكنت وزارة الكهرباء من تحقيق طاقة انتاجية وصلت نحو ٦٥٠٠ ميكا واط حتى منتصف نيسان الجاري في حين كانت لاتتعدى ٢٧٥٠ ميكا واط حتى منتصف ٢٠٠٥ ان الدخول في معترك الحالة المتردية في العراق بشكل عام بعد حرب الخليج ١٩٩١ وما رافقتها من شحة كبيرة في الادوات الاحتياطية المهمة لوحدات الانتاج وشبكات النقل للضغطين العالي والفائق اضافة الى قلة الخبرات الاستشارية الإجنبية التي كانت قد نفذت قسماً كبيراً من محطات الانتاج الحالية والمنتشرة في عموم البلاد قد يبدو للقاصي والداني معتركاً صعباً وشائكا لكن الاصرار والروح العالية التي تمثلت في اعادة تفعيل الابداعات الوطنية الخلاقة وتحفيز العاملين على ضرورة اعادة منظومة الطاقة الكهربائية الى وضعها الطبيعي بعد ان حرم المواطنون من هذه النعمة التي سببت لهم الكثير من المشاكل المادية والمعنوية واثرت وبشكل مباشر وكبير على الحالة المعاشية وخاصة لطبقة القطاع الخاص من اصحاب المعامل والورش الانتاجية الصغيرة منها والكبيرة اذ ساهمت ازمة الكهرباء في ايقاف نسبة ٧٥٪ من تلك المعامل والورش وظلت معتمدة على المولدات الخاصة والعامة التي اثقلت كاهلها باعباء مادية تضاف الى الاعباء الثقيلة التي خلفتها الحرب عام ٢٠٠٣ على عموم البلاد بشكل عام لكن مشكلة الكهرباء بدت تطفو على السطح بظلالها الثقيلة وبشكل واضح سبب حالة من القلق المستديم لدى عموم الناس والمسؤولين في الدولة ووزارة الكهرباء نفسها نتيجة تردي الاوضاع الامنية في حينها واستهداف محطات انتاج الطاقة وخطوط النقل وبشكل بات يشكل حالة من العجز التام والاحباط لدى العاملين في هذا القطاع خاصة بعد استهداف الكثير من الخبرات الفنية والهندسية المهمة بحيث وصلت نسبة الاعمال العسكرية التي كانت تستهدف ابراج النقل ومكونات الشبكة الكهربائية من ٨٥٪ وصل عدد الشهداء الذين قدمتهم دوائر الكهرباء اكثر من ٧٠٠ شهيد ومن خيرة الفنيين والمهندسين والحرفيين الذين لهم باع طويل في مجالات الانتاج والتوزيع والتمويل ، كما واجهت منظومة الكهرباء مشكلات كثيرة اخرى منها شحة الوقود والغاز المجهز لمحطات الانتاج وصعوبة نقله الى المحطات بسبب عمليات التخريب التي تستهدف انابيب نقل الوقود وبصورة تكاد يومية وخاصة مصادر التغذية الوقودية لمجمع محطات بيجي . وبعد منتصف عام ٢٠٠٥ وضعت وزارة الكهرباء خطه عشرية شاملة للنهوض بواقع منظومة الكهرباء وبدأت بتنفيذ برنامج واسع لتأهيل العديد من الوحدات الانتاجية وادخالها الى الخدمة واستطاعت وبوقت قياسي الصعود بالانتاج حتى نهاية عام ٢٠٠٦ الى ٤٥٠٠ ميكاواط .

وهكذا بدأ العمل يتجلى شيئا فشيئاً وخاصة بعد تأهيل وحدتين غازيتين في محطة القدس وجنوب بغداد والدورة والمسيب والناصرية والهارثة. كما وانها شرعت بنصب العديد من المحطات التي تعمل بالديزل وفي مناطق مختلفة من العاصمة لتعزيز وتدعيم شبكات التوزيع .

كما انها حاولت معالجة مشكلة النقص في الوقود من خلال تعاقدها مع دولة الكويت لاستيراد ما مجموعه ١/٥ مليون لتر يوميا من وقود الديزل لتغذية مولدات عاطلة عن العمل في محطات المسيب والقدس والتاجي .

ونستطيع القول بان وزارة الكهرباء تمكنت وحتى العشرين من الشهر الجاري من تحقيق طاقة توليدية تقدر ٨٤٤٢ ميكا واط وذلك بعد اضافة مشاريع اميركية ساهمت في اعادة اعمار عدد من محطات الانتاج ولولا المصاعب التي تواجهها الوزارة كاعمال الصيانة ونقص الوقود والعمليات العسكرية لتمكنت من اضافة طاقة تقدر بنحو ٤٠٠٠ ميكاواط الى الشبكه في اي وقت .

ولعل من ابرز ماشهدته منظومة الكهرباء هو الصعود بالانتاج الى مستوى ٣٨٧٧ ميكاواط خلال الربع الاول من عام ٢٠٠٧. وتسعى الوزارة حاليا الى زيادة انتاج الطاقة الكهربائية الى سبعة الاف ميكاواط خلال فصل الصيف المقبل على الرغم من ان التخصيصات الحالية في موازنة عام ٢٠٠٩ جاءت مخيبة لامل العاملين في هذا القطاع الحيوي.